النفط الكويتي ينخفض إلى 63.57 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 60 سنتا ليبلغ 63ر57 دولار في تداولات أول امس الجمعة مقابل 64ر17 دولار في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.وفي الاسواق العالمية انخفضت أسعار النفط أكثر من اثنين بالمئة امس الجمعة بفعل المخاوف من اتساع نطاق فيروس تاجي ظهر في الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم الامر الذي قد يكبح الطلب على السفر والطاقة. وأودى الفيروس بحياة 26 شخصا وأصاب أكثر من 800 وأدى إلى تعليق خدمات النقل العام في عشر مدن صينية في حين ظهرت حالات إصابة في عدة دول آسيوية أخرى وفي فرنسا والولايات المتحدة. وتحدد سعر التسوية لخام برنت امس الجمعة عند 69ر60 دولار للبرميل منخفضا 35ر1 دولار بما يعادل 2ر2 بالمئة في حين أغلقت العقود الآجلة للخام الأمريكي على 19ر54 دولار حيث فقدت 4ر1 دولار أو 5ر2 بالمئة.

لابد من ضبط النفقات بوقف هدرها وفسادها

«الشال»: الشباب سيواجهون بطالة سافرة ما لم نضمن الإستدامة المالية

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن مشروع الموازنة العامة 2020/2021 – البعد النظري: جدل واسع وصحي دار حول مشروع موازنة 2020/2021، معظم ذلك الجدل يمكن إختصاره لو كانت الإدارة العامة واعية للتعامل معه من منظور إستدامة الدولة ووفق أسس علم المالية العامة وبأساسه العلمي، وللتوضيح لا بأس من إستعارة مثالين من أرض الواقع. فالعجز المالي في علم المالية العامة محسوم في تعريفه، فالإيرادات التي تمول نفقاتها لابد وأن تأتي من نشاط اقتصادي مستدام، ووفقاً لهذا التعريف، معظم إيرادات النفط تأتي من بيع أو إستبدال أصل زائل، إما باستهلاكه أي نفاذه، أو بالتقادم العلمي أي انخفاض أهميته، والنفط يخضع لضغوط من الإتجاهين.

ذلك التعريف الذي يقدم ديمومة الدولة على ديمومة إدارتها، هو ما تبنته النرويج، فالإدارة العامة هناك، –حكومة ومجلس نيابي– لا تسمح سوى بإستخدام 4% فقط من إيرادات النفط لتمويل المالية العامة، وعند الضرورة فقط، أولاً بيع النفط مجرد إستبدال أصل وليس إيراد، وثانياً حتى لا تصيبها أمراض "لعنة الموارد" وتقوض تنافسية إقتصادها كما أصابت هولندا قبلها. المثال الآخر النقيض الذي تبنى ديمومة الإدارة بإستهلاك موارد الدولة هو فنزويلا، المالكة لأكبر احتياطي نفطي تقليدي في العالم وبأكثر من 300 مليار برميل، وهي الآن بحكم الدولة الفاشلة.

لو أخذت الكويت، وهو ما ذكرناه مراراً، بمبادئ علم المالية العامة لتبدل تبويب ميزانيتها، حينها يصبح المصدر الرئيسي لتمويل نفقاتها العامة هو دخل الأصل البديل للنفط، أي دخل صندوقها السيادي الذي يفترض أن تتغير وظيفته من هدف غير معلوم إلى معدل عائد يحقق أكبر قدر من التوازن المالي. حينها لابد من ضبط النفقات بوقف هدرها وفسادها إذا كان محتماً على مجلس الوزراء أن يلتزم بنسبة تغطية عالية لها من دخل الاستثمارات المتجدد أو المستدام.

بعدها لابد من نظام ضريبي على الدخول العالية والأرباح وإن بدأ مخففاً ليمثل مصدر ثاني للتمويل، وأهميته تكمن في صعوبة تمرير الهدر والفساد إذا كان من حصيلة إيراد ضريبي. ثم يأتي توجيه الدعم لمستحقيه، أي أن الدعم قد يزيد لصالح من يحتاجه فعلاً، بينما لا يفترض أن يذهب الدعم لأصحاب الدخول العالية، لأنه ببساطة يصبح ضريبة سالبة وعكسية وغير مستحقة.

ما يعجز الإيراد عن تغطيته من نفقات الموازنة العامة يمكن تغطيته بجزء من إيرادات النفط، على أن تكون مساهمة تنخفض بمرور الزمن، ومعلنة نسب إنخفاضها وملتزم بكامل مراحلها، لأن في الوطن حشد من شابات وشباب سوف يواجهون بطالة سافرة وضخمة ما لم نضمن لها الإستدامة المالية. ولأن النفط يتعرض لضغوط ضخمة لأسباب التقادم العلمي والقلق البيئي، ويكفي أن نذكر بأن برميله يباع بنحو نصف أسعار عام 2013 من دون إحتساب أثر التضخم، لذلك لن ينقذ مالية البلد وعمالتها سوى تخفيف مبرمج في الاعتماد عليه.

وعودة إلى تعريف كلاً من "صندوق النقد الدولي" ووكالات التصنيف الإئتماني، وخلاصتهم بإنتفاء تحقيق الكويت لعجز مالي، تلك خلاصات صحيحة من وجهة نظرهم، وخاطئة من وجهة نظرنا ومن وجهة نظر علم المالية العامة، فهم غير معنيون بما يحدث للكويت إلى أبعد من الزمن القصير. جمهورهم مختلف، ويقتصر على من يرغب في التعامل مع الكويت، وليس الكويت نفسها. والعيب في إدارتنا العامة هو في عجزها عن صياغة رؤى تضمن الإستقرار الاقتصادي والمالي من أجل ديمومة الدولة.

بالتزامن مع الحجم الكبير وغير المستدام للنفقات العامة

انخفاض الإيرادات غير النفطية بنحو 3.8 بالمئة في مشروع الموازنة القادم

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن مشروع الموازنة العامة 2020/2021 : قدمت وزيرة المالية عرضاً لملامح مشروع الموازنة العامة للسنة المالية القادمة 2020/2021، أهم فرضياته انخفاض الإنتاج المستهدف للنفط من 2.8 مليون برميل يومياً إلى 2.7 مليون برميل يومياً أي بنحو 3.6%، متزامناً مع ارتفاع تكاليف إنتاجه بنحو 8.8% أو من نحو 3.42 مليار دينار كويتي إلى نحو 3.72 مليار دينار كويتي. ذلك يعني أنه عند إفتراض سعراً لبرميل النفط الكويتي بحدود 55 دولار أمريكي، سوف تبلغ تكاليف إنتاجه نحو 20% من قيمة النفط المصدر، والمرجح استمرار ارتفاعها واستمرار الضغوط إلى الأدنى على حجم الإنتاج وعلى الأسعار.

تلك الضغوط على جانب الإيرادات يقابلها ضغوط وإنعدام مرونة النفقات العامة، فالرقم المقدر للإنفاق البالغ 22.5 مليار دينار كويتي ظل ثابت رغم كل الوعود بخفض النفقات، و71% ضمنه رواتب وأجور ودعوم. ما يتبقى وهو بحدود 29% ويمثل الحد الأدنى المطلوب في ظروف الكويت الاقتصادية ليذهب كله للتكوين الرأسمالي الحقيقي، وتحديداً من أجل خلق فرص عمل جديدة لنحو 450 ألف مواطن قادمون إلى سوق العمل حتى 2035، يوزع ما بين المستلزمات الأخرى ضمن الانفاق الجاري والمشروعات إنشائية لا علاقة لمعظمها بأي أهداف تنموية.

والواقع أن ما تبقى لا يكفي للإرتقاء بخدمات ضرورية هامة مثل التعليم والصحة والسكن، ولا يكفي لصيانة المشروعات الضخمة والرديئة التي تم بنائها مثل مستشفيات معطلة للإفتقار إلى أجهزة بشرية ومادية، ولا البنى التحتية الأخرى مثل الطرق والجسور غير المرتبط إنشاءها بخلق الوظائف أو أي من الأهداف المعلنة للتنمية.

وفي التقديرات الإجمالية، انخفضت الإيرادات العامة بنحو 6.5%، بينما ظلت النفقات العامة عند نفس مستواها كما ذكرنا، وعليه ارتفعت تقديرات العجز المالي قبل إقتطاع 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة بنحو 15.3% أو إلى 7.7 مليار دينار كويتي من مستوى تقديرات الموازنة الحالية البالغ 6.7 مليار دينار كويتي.

وبينما البديل الذي يتطلبه مشروع الإستدامة المالية هو في تنويع وزيادة مصادر الإيرادات، يقدر مشروع الموازنة القادم انخفاض الإيرادات غير النفطية بنحو 3.8%، متزامناً مع الحجم الكبير وغير المستدام للنفقات العامة التي تنحدر في فاعليتها ومرونتها.

الأرقام في تقديرنا ليست مهمة، فالعجز الإفتراضي قد يرتفع أو ينخفض وفقاً لمعدل سعر النفط الفعلي، ووفقاً لصرف أعلى أو أقل من المقدر عند صدور الحساب الختامي، المهم هو إستمرار نفس النهج الخطر وغير المستدام.

وخلافاً لكل المعلن عن نوايا الإصلاح الاقتصادي والمالي وإصلاح ميزان العمالة، يعمل كلاً من السياسة الاقتصادية والسياسة المالية على مزيد من تقويض إستدامة كل ما تقدم، فالخلل الإنتاجي يتأصل بهيمنة قطاع النفط، والخلل المالي يتأصل بهيمنة إيرادات النفط، والإثنان عاجزان عن الإستدامة بما يهدد ميزان العمالة بولوج الكويت مرحلة غير محتملة من البطالة السافرة.

والأخطر، هي تلك الدعوة إلى التساهل مع الحكومة من أجل إصدار قانون الإستدانة حتى يضاف إلى كل ما تقدم من أمراض، مرض مصيدة القروض. ويبدو أن الحكومة الجديدة تسير على نهج الحكومات السابقة، وعود إصلاح ومسار معاكس على أرض الواقع، ولا يفترض أن تبدأ حكومة جديدة عملها برصيد أداء سالب، فالمسئولية بقدر السلطة، وهي المهيمنة على مصالح البلد، وهي من يتحمل مسئولية ذلك الضياع.

«التجارة»: ارتفاع الصادرات غير النفطية 9.2 بالمئة خلال 2019

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس السبت ان قيمة شهادات المنشأ للصادرات الكويتية غير النفطية ارتفعت 2ر9 في المئة خلال العام الماضي مقارنة مع 2018.

واوضحت التجارة في بيان صحفي ان عدد شهادات المنشأ للصادرات الى الدول العربية والأجنبية بلغت 830ر14 شهادة بقيمة 6ر169 مليون دينار كويتي (نحو 558 مليون دولار امريكي) العام الماضي مقابل 270ر8 شهادة بقيمة 3ر155 مليون دينار (نحو 511 مليون دولار) خلال 2018.واضافت ان عدد الشهادات للصادرات الكويتية إلى الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي بلغ 802ر3 شهادة بقيمة 1ر57 مليون دينار (نحو 8ر187 مليون دولار) مقابل 1066 شهادة بقيمة 3ر47 مليون دينار (نحو 6ر155 مليون دولار) الى الدول الأجنبية.

وذكرت ان عدد شهادات المنشأ للصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بلغ 962ر9 شهادة بقيمة 1ر65 مليون دينار (نحو 214ر2 مليون دولار) العام الماضي.

وبينت ان العراق تصدر قائمة الدول العربية الاكثر استيرادا لصادرات الكويت يليه الأردن ثم لبنان فمصر فالجزائر ثم اليمن وبعده تونس في حين حلت قطر في الترتيب الأول خليجيا تلتها الامارات فالسعودية ثم عمان واخيرا البحرين.

وحول الصادرات الكويتية لدول العالم الأخرى افادت بأن إيطاليا جاءت في المقدمة ثم بلجيكا تلتها تركيا ثم فرنسا فإسبانيا ثم البرتغال.

معدلات نمو موجبة ولكن ضعيفة للاقتصاد الكويتي للسنوات الثلاث القادمة

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن أداء الأقتصاد العالمي: في تقريره لشهر يناير 2020، يعتقد "البنك الدولي" أن تحسناً سوف يطرأ على نمو الاقتصاد العالمي في العام الجاري خلافاً لنظرة أكثر تشاؤماً سادت خلال العام الفائت، فبعد معدل هو الأدنى في السنوات الأربع الفائتة، آخره بحدود 2.4% لعام 2019، يعتقد بأن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً بحدود 2.5% في عام 2020. ويبدو أن تلك النظرة الأقل تشاؤماً تتسق مع رؤى الفيدرالي الأمريكي الذي توقف بتاريخ 11 ديسمبر 2019 عن الاستمرار في سياسته النقدية التوسعية عندما أبقى سعر الفائدة الأساس ثابتاً عند 1.75%، وكان آخر تخفيض له بربع النقطة المئوية في إجتماع 30 أكتوبر الفائت بعد تخفيض مماثل في كل من 31 يوليو و18 سبتمبر من عام 2019.

ورغم بعض الإنحسار في مستوى التشاؤم، لازال "البنك الدولي" يقر بوجود مخاطر عالية قد تعكس إتجاه النمو تماماً لو تحققت، منها العودة إلى تأجيج الحرب التجارية، ومنها إنتكاس أداء اقتصادات رئيسية بأكثر من المتوقع، ومنها، مشكلات مالية –قروض عالية– في اقتصادات ناشئة ونامية بحدود 253 ترليون دولار أمريكي كما في نهاية سبتمبر الفائت وفقاً لمعهد التمويل الدولي. ويذكر التقرير بأن نمو حجم المديونيات مر خلال السنوات الخمسين الفائتة بأربع موجات ارتفاع، الثلاث الأولى منها انتهت بأزمات مالية، والموجة الأخيرة التي بدأت منذ عام 2010 هي أكبرها نمواً وأوسعها إنتشاراً، وليس مستبعداً إنتهائها بأزمة ما لم تعالج بسياسات نقدية ومالية حصيفة.

نمو الاقتصاد العالمي لن يكون متوازناً في عام 2020، فالاقتصادات المتقدمة سوف تستمر في خسارة معدلات نموها، ومعدل النمو المتوقع لها لن يتعدى 1.8% للولايات المتحدة الأمريكية، ولن يتعدى 1% لمنطقة اليورو، ولكن بعض الاقتصادات الناشئة والنامية الكبرى سوف تعوض ذلك الفاقد في النمو. فالنمو المتوقع للاقتصادات الناشئة والنامية من المقدر له أن يرتفع من مستوى 3.5% في عام 2019 إلى مستوى 4.1% في عام 2020، رغم توقعات التقرير بأن يكسر النمو الصيني لأول مرة حاجز الـ6% إلى الأدنى ليصبح 5.9% للعام الجاري.

في منطقة الشرق الأوسط، يعرض التقرير لثلاث تقديرات متفاوتة لإحتمالات نمو ثلاث اقتصادات كبرى، فبينما يقدر للإقتصاد الإيراني توقعات ضعيفة أو نمواً محتملاً بحدود الصفر و1% و1% للسنوات 2020–2022، يتوقع لمصر معدلات نمو مريحة وبحدود 5.9% و6% و6% للسنوات الثلاث، وتقع توقعاته وسطاً للاقتصاد السعودي وبحدود 1.9% و2.2% و2.4% للسنوات الثلاث على التوالي. ويتوقع معدلات نمو موجبة ولكن ضعيفة للاقتصاد الكويتي، فبعد نمو بحدود 0.4% في عام 2019، يتوقع التقرير أن تبلغ معدلاته 2.2% و2% و2% للسنوات الثلاث اللاحقة على التوالي.

وأهمية التقرير تكمن في أنه يصدر في وقت تتفاوت فيه التوقعات بشدة، فهناك من يتوقع تكرار لأزمة عام 2008، وربما أزمة كساد عظيم مشابهة لما حدث في عام 1929، بينما توقعات التقرير أفضل ممن يعتقد سيناريو أخف، أي نمو سالب صغير وقصير الأمد، أي ركود، حيث يتبنى سيناريو النمو الموجب الضعيف، مع إقرار بوجود مخاطر.

التصنيف الائتماني لا علاقة له بالاستقرار المالي أو الاقتصادي للدولة

جاء في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن التصنيف الائتماني السيادي – ستاندرد آند بورز: نشرت وكالة ستاندرد آند بورز الأسبوع الفائت تقريرها الخاص بالتصنيف الائتماني السيادي للكويت، وجاء التصنيف استمرار لمستواه الجيد عند "AA" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك كما ذكرنا تكراراً أن التصنيف الائتماني لا علاقة له بالاستقرار المالي أو الاقتصادي للكويت على المدى المتوسط إلى الطويل. هو جيد لأنه يخفض تكلفة التمويل عند حاجة الدولة أو مؤسساتها الخاصة للإقتراض من السوق العالمي، ولكنه غير معني بمحاكمة سلامة استخدام الأموال المقترضة على المستوى السيادي، وإنما فقط بتأكيد قدرة المقرضين على استرداد ما أقرضوه بسبب توفر الاحتياطيات المالية لدى الدولة.

وفي تقرير الوكالة نص صريح يذكر بأن النظرة المستقبلية المستقرة للموازين الداخلية والخارجية سوف تبقى قوية على مدى السنتين القادمتين بسبب ملكية الدولة لأصول أجنبية سيادية بما يكفي لتعويض عجز الكويت عن تنويع مصادر دخلها واستمرار اعتمادها الطاغي على النفط. فالنفط –وفقاً للوكالة– يهمين على نحو 90% من حصيلة الصادرات والإيرادات العامة، وذلك هو وضعه منذ ستينات القرن الفائت رغم أن كل خطط التنمية منذ ذلك الحين تبنت تنويع مصادر الدخل هدفاً رئيسياً لها. ذلك يعني أن الوكالة تعرف أنه اقتصاد غير مستدام، وقراءة تقريرها لا تعطي أي انطباع باستدامة الوضع المالي للبلد، فالمدى الزمني للتقرير لا يغطي عنصر الاستدامة، وجمهور التقرير لا يعنيه سوى استرداد أمواله في حدود مدى زمني قصير.

ولم تُخف الوكالة تشاؤمها حول نمو الاقتصاد الكويتي، فهيَ تقدر له نمواً ضعيفاً لعام 2019 وبحدود 0.5% فقط، وتقدر استمرار ذلك النمو الضعيف في عام 2020 ليبقى بحدود 0.5% أيضاً خلافاً لتوقعات البنك الدولي. وعلى الجانب المالي تقدر معدلاً لإنتاج النفط أدنى من ذلك المقدر في مشروع موازنة 2020/2021 وبحدود 2.65 مليون برميل يومياً، أي أدنى بنحو 50 ألف برميل يومياً من تقديرات مشروع الموازنة، وتقدر سعراً للنفط بحدود 60 دولار أمريكي للبرميل ثم ينخفض إلى 55 دولار أمريكي، أي مساوياً لتقدير مشروع الموازنة القادمة.

ولابد من إعادة ما ذكرناه مراراً من أن تقرير الوكالة صحيح، فهو يخاطب جمهور له اهتمام مختلف تماماً عن اهتمام القارئ المحلي، وما لم نقرأه محلياً بما يتوافق مع أهدافنا ومتطلبات الاقتصاد المحلي، سنظل نخطئ

«KIB» يحتفل بحصول موظفيه على شهادات مهنية من معهد لندن المصرفي

احتفل بنك الكويت الدولي "KIB" مؤخراً بتخريج دفعة جديدة من موظفيه الذين شاركوا في البرامج التدريبية والشهادات المهنية المتخصصة والمعتمدة من معهد لندن المصرفي والمالي، وذلك خلال حفل التخرج الذي نظمه معهد الدراسات المصرفية للعام 2018/2019 في غرفة تجارة وصناعة الكويت، بحضور نخبة من المسؤولين والقياديين العاملين في المصارف الكويتية.

وبهذه المناسبة، هنأ البنك جميع موظفيه من الخريجين والخريجات على اجتيازهم هذه البرامج التدريبية المعتمدة بنجاح. مؤكداً أن تكريم هذه المجموعة من موظفي "KIB" يأتي استكمالاً للنهج الذي يتبعه البنك للارتقاء بقدرات موظفيه من خلال إتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في مثل هذه الدورات التدريبية والبرامج الاحترافية التي تصقل مهاراتهم العلمية وتعزز خبراتهم العملية، وذلك إيماناً من البنك بضرورة تمكين الشباب والاستثمار في الموارد البشرية.

موظفو "KIB"

وتضمنت الشهادات التي حصل عليها موظفو البنك لعام 2018/2019: برنامج إدارة الاتمان المصرفي CCM وبرنامج شهادة إدارة الإئتمان متقدم ACCM وبرنامج مدير مصرفي معتمد CBBM وبرنامج مساعد مدير مصرفي معتمد CABBM وشهادة إدارة المخاطر RMC وشهادة مدير عمليات فرع مصرفي معتمدCBBOM وشهادة مدير علاقات مصرفي معتمد للعملاء ذوي الثروات العالية CBRM وشهادة مدير معتمد (CM)